



محمد العريفي

حويس.. نموذج في المثابرة والعشرة الطيبة

■ فجع الوسط الإعلامي والرياضي بوفاة الزميل صاحب العدسة الجماهيرية "عبدالله حويس" رئيس قسم التصوير الفوتوغرافي بصحيفة الثورة.

● رحل عنا عبدالله حويس بصورة مفاجئة.. وهو في العقد الخامس من عمره ولكنه كان يعيش بطموح عنفوان الشباب ويارادة الأقوياء رغم علمنا أنه كان يعاني من مرض القلب.. وسبق أن تعرض لازمة وخرج من المستشفى حينها لاحتضان كاميرته منطلقاً إلى العمل دون كلل أو ملل.

● رحل عنا الأخ عبدالله حويس.. وترك مع كل زميل في الصحيفة ذكريات لا تنسى.. فكان حسن المعشر مع كل الأسرة الصحافية مخلصاً في عمله.. ومرحاً في حديثه ووفياً مع زملائه.

● أنا شخصياً جمعني مع الزميل حويس موافقاً وذكريات لا تنسى، ابتداءً منذ أن كان يأتي للصحيفة بالأخبار الرياضية وخاصة أخبار رفع الأثقال الذي بدأ نشاطه في هذا النوع من الرياضة وكان يقوم بتصوير زملائه ويقومون بـ"بردهم" بتصويره وهو يرفع الأثقال.. كان ذلك قبل أن يلتحق بالعمل بطريقة رسمية في الصحيفة منتصف السبعينات من القرن الماضي.

● وانطلق للعمل بتصوير المباريات الرياضية وكانت الصحيفة وقتها قد بدأت باستخدام الصور الفوتوغرافية عن طريق الأفلام بدلاً عن الصور المخورة..

● اكتسب الأخ عبدالله حويس سمعة وشهرة واسعة بين الأوساط الرياضية والإعلامية وعرفه الكثير من المسؤولين والشخصيات الاجتماعية وكان يحظى بتقديرهم واحترامهم.. حتى أن بعض المسؤولين كانوا يرحبون بعبدالله حويس قبل أن يرحبوا بالمرحور الذي جاء لإجراء اللقاء.. ويقوم حويس بدوره بتعريف ذلك المسؤول بالمرحور.. وعندما كان ينتهي من التقاط الصور يعود للجولس بجانب المرحور لاستماع الحوار.. ولا مانع من أن يتدخل في بعض الأحيان للتوضيح!!

● لم يكن عبدالله حويس مصوراً فقط بل كان صاحب أحاسيس ومشاعر إنسانية نبيلة أجبرته في بعض اللقاءات والمؤتمرات الصحافية أن يقوم بنفسه ب طرح أسئلة على المسؤولين متعلقة بمسألة ومعاملة أغلب الناس وخاصة إذا لم يسمح طرحاً لمثل تلك القضايا من الصحافيين الحضور.

● رحل عناً حويس ولكنه ترك بصمات تربيتية الفاضلة لأولاده واكتسب بعضهم مهنته.. نامل من أبنائه أن يكونوا بنفس الجهد والمثابرة والروح الطيبة التي تحلى بها والدهم.

● وأن ينال حقه من التقدير والمكافأة بعد موته على صعيد حياة أبنائه..

تغمده الله الفقيد واسع رحمته وألم أهله وذويه الصبر والسلوان.. إن الله وإن إليه راجعون

alariky@maktoob.com

هوية المدن

■ .. إبراهيم بن عبدالله المعمرى

المدن أحياناً تحمل طابعها الخاص وبعضها بلا طابع.. بلا هوية، مكر أبنيتها وافتتاحاتها هي خليط من ثقافات وأفكار متعددة، حينها تصبح المدينة عالمية الهوية، وقلعة من دول العالم من تحب هذه العالمية.

كل مدينة لها طابع خاص، حين تمر على شوارعها وأزقتها تستقر في الذاكرة على أنها فريدة في كل شيء، معمارها، ونوافذ بناياتها وشكل أبوابها، طريقة بناء الشوارع والحدائق العامة.

هذه الهوية، من هوية أصحاب المدينة وتاريخهم، مما شكل ثقافتهم على مدى سنوات طويلة، وتأتي المدن من ذاكرة الأمم، فبعض المدن شائعة في بناياتها، كل شيء تفضله أن يكون شامفاً، والناس يعيشون ليهم ونهارهم بين هذه الأبنية العالية، ويمشون في الشوارع وتظرمهم إلى الأعلى، إلى قمة بناية أو شكل الزجاج العالي وهو يلعب في الشمس، أو شكل برج المدينة، حيث تقترب السحب من قمته.. لهذه المدن أمزجة خاصة بها، وبألفها ساكنها، بعض المدن ورغم ضخمتها، من حيث السكان والثقل السياسي إلا أنها تفضل أن تكون أبنيتها منخفضة، وتحافظ على شكل معين وشوارع بنمط خاص.

كل شيء فيها يأخذ شكل البساطة، والناس في هذه المدن الفسوا الأبنية المنخفضة، بحيث تذهب النظرة دائماً إلى السماء، وكلما علت الشمس في النهار والنجوم في الليل.

هذه مدن اليوم ومدن الأمس موضوع آخر!

الأخرى التي تهدد الطفل بفشل كلوي (لا سمح الله).. محذرين من خطورة (غش تعبة مياه الشرب) في معامل التعبة التي تتزايد كل يوم في معظم المدن اليمنية.

(علي) حالة واحدة.. فكيف حال الملايين، ومن مختلف الأعمار - ياترى - هل تشاظرونالقلق؟.. إن الأمر لجد خطير!!!.. وملوثات المياه كثيرة ومختلفة

تحقيق /علي الشرجي

ماذا أنتم فاعلون؟

المياه ملوثة.. فلا تعطونا (الكوثر)!!

تحذير طبي: زيادة الكلور في الماء خطأ قاتل والفشل الكلوي نتيجة مؤسفة

الملوثة.. ويحدث ذلك من خلال الآبار عشوائية الحفر وغير المرخصة ولا تخضع لعملية الفحص الدوري ومن خلال سطح تلك الآبار عندما تكون موازية لسطح الأرض وبالتالي تكون مهياة لكل التسريبات السطحية إليها من التربة والأوتنة ومرجعات المياه وعوادم السيارات التي تكثر عند عين البئر، النقل المباشر لمياه تلك الآبار لعدم وجود خزانات يتم نقل المياه عبره بعد تنقيتها، سيارات نقل المياه من تلك الآبار غير صالحة لعدم استيفائها الشروط الصحية المطلوبة، خزانات تلك السيارات في غالبيتها مصنوعة محليا من الحديد ويتم لحامها بمادة الرصاص بطريقة غير علمية وبالتالي فإن هذه تؤدي إلى الإصابة بشلل الأطفال بسبب زيادة نسبتها عن ٢/٣ وهو الحد الأدنى المسموح به، الحديد المستخدم في صناعة خزانات المياه غير مغطى بطبقة من القصدير تحمي من التفاعلات الداخلية وبالتالي يصيبه الصدأ بمرور الوقت، وهذا يعني أن المياه المنقولة إلى تلك المعامل تكون في الغالب الأعم ملوثة وغير صالحة للاستخدام نتيجة تفاعلها مع تلك المادة الحديدية.

ما يجب فعله

هذه هي حالة مياه الشرب.. هل اتضحتم الآن!!؟

هذا الوضوح هو أول خطوات مواجهة.. والخطوة الثانية هي الإجابة عن سؤال ماذا فعلنا لسير في طريق العلاج.. أو ماذا سنفعل!!؟

لقد بدأت وزارة المياه والبيئة بإغلاق الآبار غير المرخصة كخطوة أولى وتعميم إجراءات مكتوبة ملزمة بعدم استحداث آبار جديدة ووزارة الأشغال العامة أصدرت توجيهات عديدة إلى الجهات المختصة ورغم كل التعميمات السابقة التي أصدرتها الوزارة ورغم المتابعة الحثيئة الفاحصة من قبل المراقبين الفنيين والمختصين لمعامل ومحطات المياه.. إلا أن المشكلة مازالت قائمة وتحتاج إلى مزيد من الجهود الفاعلة.

صحيح أن ما فعلوه ليس فوق طاقة البشر.. لكن القادم يحتم على الجميع مسؤوليات أكثر، والدولة مازالت مطالبة ببذل جهد مضاعف وإعطاء أولوية كافية للمياه ومن جوانب عدة سيما وقد سبق للحكومة إعلانها عام ٢٠٠٥م عام المياه والبيئة.

توصيات الاختصاصيين

الاختصاصيون وذوو الشأن جميعهم تقرير علمي حول المياه والبيئة قدموا فيه الملاحظات والاقتراحات لمعالجة مياه الشرب وما يجب فعله في سبيل تحقيق ذلك.. فبعد أن أوصوا بأهمية سرعة إغلاق الآبار غير المرخصة والالتزام بعدم استحداث آبار جديدة.. أكدوا على أهمية إزام أصحاب الآبار باستخراج شهادات صحية من المختبر المركزي وأن يتم أخذ عينات من تلك الآبار بمعية مندوب المختبر المركزي ومندوب هيئة الموارد المائية ومندوب مؤسسة المياه والصرف الصحي ومندوب عن البلدية ومندوب عن مكتب المحافظة.. وإلزام أصحاب سيارات النقل باستخدام تراخيص من قبل البلدية..

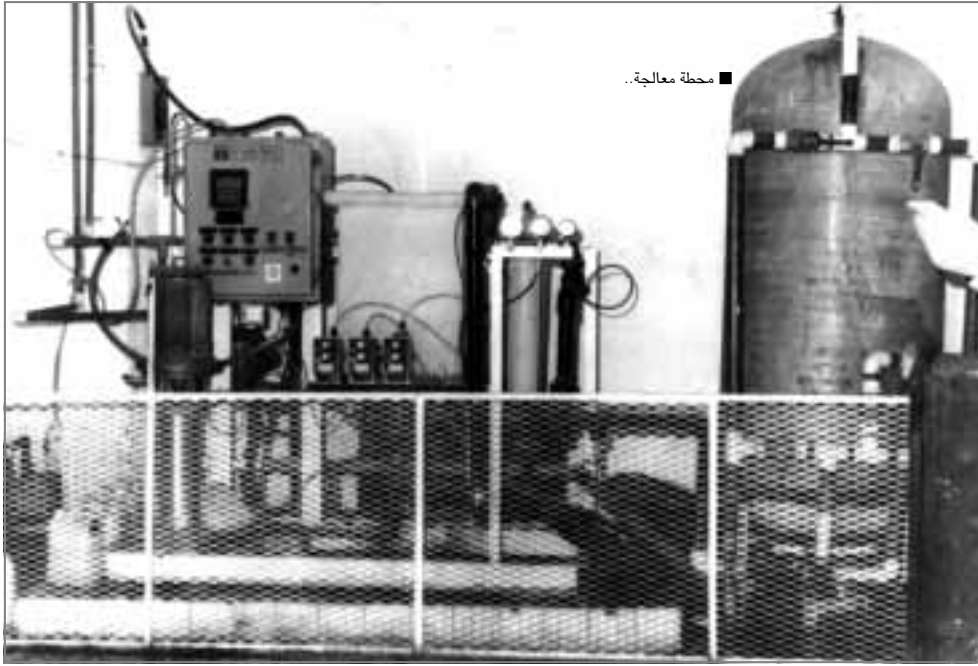
والتأكد من سلامة خزانات النقل بحيث تكون مصنوعة من مادة الاستيل مع إلزامهم بطلانها بلون متعارف عليه عند الجميع ويكتب عليها بخط واضح من الجهتين: (مياه صالحة للشرب).. كذلك إلزام أصحاب المرافق المنتجة لهذه المياه بعمل خزانات من مادة (البولي إيثيلين) ذات الطبقات الثلاث لحمايتها الماء من نمو الطفيليات أو البكتيريا وكذلك عمل الفحوصات المخبرية كل ستة أشهر.

وأوصى الاختصاصيون في تقريرهم بضرورة إحالة المخالفين للنيابة العامة مع وقف التراخيص والمنع من مزاوله نشاط المهنة حتى يتم إحالتهم إلى المحكمة، وإزام أصحاب الفنادق بإدخال عدادات مياه من الشبكة الرئيسية وعدم السماح لهم بالتعامل مع الآبار المخفورة عشوائياً.. وأيضا إلزام جميع المحلات من مطاعم وبيوتيات ومخابز وما إلى ذلك بعمل خزانات من مادة (البولي إيثيلين).

أدوار جماعية

علينا جميعاً أن نجد أنفسنا لحل هذه المشكلة ونعتبرها قضية وطنية بغض النظر عن أي شيء آخر.

ونحن بدورنا ومن خلال هذه المادة الصحفية نحاول لفت النظر وإثارة الاهتمام.. وهي معروضة أمام جميع القراء.. تنتظر ردودهم وملاحظاتهم حول تلوث مياه الشرب، وكذلك تفسيرات المعنيين بالأمم وإيضاحاتهم.. وأيضا شكوى المواطنين مع اقتراح الحلول.. فتعاون الجميع مطلوب حتى لا نجعل من الماء كل شيء ملوث ومسبب للموت.



■ محطة معالجة..

إجراءات الرقابة والتفتيش مستمرة.. والأسواق تعج بالجالونات البلاستيكية العاملون في بعض محطات معالجة المياه جهلة.. وأبسط المخالفات تؤدي إلى شلل الأطفال

في كل جزء كان مساهما في ضعف الرقابة. هناك نجاح - كما - يقول وخطوات عملية في مسألة الرقابة وضبط المخالفين وذلك منذ مطلع عام ٢٠٠٢م حيث تمكنوا من إغلاق ٦٦ محطة لمعالجة المياه من أصل ٥٠ محطة، وكان أغلبها غير مرخص لها.

وقال الدكتور الأصبحي: لقد تم إحالة المخالفين إلى النيابة ومن ثم إلى المحكمة التي بدورها أصدرت أحكاما ضد هذه المحطات. أما البقية فقد الزمانهم بضرورة تطبيق الاشتراطات الصحية وتتابعهم باستمرار وفق نزول ميداني نصف شهري لتقصي حقيقة التزامهم بالشروط الصحية المعروفة.. وأيضا لأخذ عينات إلى المختبر لفحصها وتحليلها.. وفي ضوء ذلك يتم ضبط أي تلاعب.

ويذكر بأنه سبق وأن تم مصادرة حوالي أربعة عشر ألف (دب) متسخة ولا تصلح للاستخدام. ويشدان ذلك تم إلزام أصحاب المحطات باستخدام الأغذية الصحية.. لكن ورغم هذه الإجراءات مازال سوق الاستعمال يشهد ازدياد

المقادير من الكلور في المياه نتيجة السرعة في بعض المحطات والتسابق بينها على السوق من خلال الإسراع في التعبئة والإتزال لكميات أكثر في وقت قياسي.. إضافة إلى أن مصادر الماء التي تعتمد عليها المحطات غير معروفة.

تقارير أخرى أكدت أن أبسط المخالفات في أداء هذه المحطات أو المعامل يؤدي إلى شلل الأطفال وتسالت: فماذا يكون حال أكبر المخالفات وعدم الالتزام بالاشتراطات الصحية!!؟

إجراءات وضبط

إجراءات الرقابة والتفتيش على محطات تعبئة المياه لم تكن فاعلة إلى وقت قريب.. يقول الدكتور محمد الأصبحي مدير صحة البيئة بأمانة العاصمة أن سبب عدم تفعيل الرقابة في الفترة الماضية يعود بشكل كبير إلى القصور الذي كان قائما بالتشريعات والتي تم استكمالها في نهاية ٢٠٠١م وبدأ العمل بها في عام ٢٠٠٢م بالإضافة إلى عامل المركزية في العمل مع تازمها بقصور في الإمكانيات والمواصلات ومتابعة هذه الأمور



قد يكون هذا العنوان مثيرا بعض الشيء.. لكن القضية تستحق النقاش وبق الأجراس. فالشككة مع تلوث المياه لا حل لها إلا بالمواجهة الحاسمة.. الحياة ليست خضروات نغسلها بالصابون، أو حتى نمتنع عن أكلها.. فتلوث المياه يعني مأساة كبيرة.. يعني أوبئة.. وأفترض عدم وجود أوبئة أو عدم مشاهدة أحدكم لشخص يلغض أنفاسه ويجواره دبة ماء ملوثة فهذا لا يعني أن الأمر على خير ما يرام، وهذا ليس شطارة من أحد.. فقط الحافظ لله عز وجل ورحمته ثم ببركة دعاء الوالدين.

الزيارة تكفي

الزائر لبعض محطات معالجة المياه وتعبئتها في جالونات بلاستيكية يطلق عليها (الكوثر) الأسم الشائع في اليمن.. مسجد العجائب التي تجعل المرء يطلق صرخاته للناس.. احذروا الاقتراب أمامكم منطقة سموم قاتلة..

ربما تعتبروني مبالغاً لكن زيارة واحدة لبعض المحطات كفيلة بأنقاعكم بمدى العبث الذي يحيطها ويحجم التلوث الذي يبيعونه لقطاع واسع من الزبائن.. ستجدون أن العاملين في تلك المحطات مجرد (شقاة) يعملون ما يؤمرون به من قبل أرباب المحطات.. لا يملكون التخصص ولا يفقهون شيئاً بالمعايير المطلوبة لمعالجة المياه بالمواد مثل الكلور.. وبعض المحطات لا تستخدم أي أسلوب لمعالجة المياه ويقتصر دورها والعاملين فيها على نقل المياه من الخزانات إلى الجالونات ووضع اللاصقات عليها والتي عادة ما يكتب فيها (مياه نقية عذبة معالجة وفق أرقى التقنيات المتطورة) ويقولون: النظافة شعارتنا.. لكن الحقيقة عكس ذلك.. فذاكين بعض المعامل لا توحى لك بشيء من النظافة وروائح الكلور تنتفك عن بعد مسافة منها..

كذلك الجالونات المرتجة طبعاً انصحكم أن تتفقدوها جيدا.. وستعرفون مدى نظافتها بأم أعينكم!!

رأي الطب

عين الطبيب غير الإنسان العادي، وهو أكثر إدراكا لطبيعة المياه التي تشربها عبر الجالونات البلاستيكية.. والأطباء، كغيرهم يظنون لاستخدام المياه المعبأة فيما تسمى (دبابات الكوثر).. فماذا يقول الأطباء:

الدكتور نبيل الجنيدي طبيب في مركز الكوثر بمستشفى الثورة العام بصنعاء قال: إن التغيرات استخدام مادة الكلور في معالجة المياه المعبأة (الجالونات الكوثر) تتفاقم خطورتها يوما بعد آخر ويتضح ذلك بجلءا من خلال الحالات المرضية التي يستقبلها المستشفى وخاصة الحالات التي يتعامل معها كطبيب.. معتبرا أن المشكلة تكمن في عدم وجود التخصصيين في معامل ومحطات تعبئة المياه فالذين يعملون في هذه المحطات لا يفهمون المعايير الطبية في استخدام مادة الكلور التي يسبب زيادتها في الماء ليس قتل الجراثيم فيه فقط ولكن يؤدي إلى حدوث انسدادات والشهيات في الأغشية المخاطية وفي الفم واللغوم والحجرة ومشاكل أخرى أيضا في الكلى قد تسبب أحيانا في الإصابة بالفشل الكلوي الخطير.

ويضيف: أما في حالة نقص الكلور فهذه مشكلة أخرى.. أي أن الماء غير معالج كما ينبغي ويتم تعبئته ويبيعه للمستهلك وهو غير معالج وبذلك.. توقع أضرارا كثيرة بحسب نوع التلوث الموجود في المياه.

كل ما يمكن نقله عن طريق الفم يأتي مع المياه.. كوليرا، تيفو، التهاب كبدى. ليس مههما اسم الوباء، وليس مههما أننا نستطيع علاجه.. حقا حدث تقدم في العلاج.. لكن الأهم هو أن تقف أمام هذه المشكلة بجديته كل الجهات المعنية بذلك لوضع حد لمخاطر تلوث المياه حسب قول الطبيب الجنيدي.

حسب معترف بها

نزولات ميدانية قامت بها الجهات المعنية في صحة البيئة بأمانة العاصمة إلى محطات تعبئة المياه في فترات سابقة.. وجدت أن المعامل في هذه المحطات غير متخصصين ولا يمتلكون أدنى خبرة في معالجة المياه بمادة الكلور.. كما أن العمال يستبدلون دائما..

وأوضحت التقارير الميدانية للجنة من إدارة صحة البيئة بكتابة إشغال أمانة العاصمة أن بعض المحطات تقوم بتعبئة المياه في جالونات متسخة وغير صالحة لنقل المياه وتستخدم أغذية غير صالحة للاستعمال صحيا..

أما أجهزة قياس الكلور في المياه والتي تستخدم في محطات المعالجة فإنها لا تؤدي الغرض المطلوب وهي عبارة عن أجهزة بسيطة لا ترقى للمواصفات والمقاييس المفروضة عليها المحطات.. كما تم ملاحظة عدم الدقة في وضع